بعد زيارة لعدد من المواقع بصنعاء

وزير الدفاع يبحث مع الوفد المغربي التعاون العسكري بين البلدين

صنعاء / سبأ:

التقى وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر صباح أمس بالوفد العسكري المغربي الذي يزور اليمن برئاسة الفريق أول عبدالعزيز بناني المفتش العام للقوات المسلحة الملكية المغربية قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الملكي .

وبحث اللقاء التعاون الثنائي بين الجيشين اليمني والمغربي في مجالات التأهيل والتدريب وتبادل الخبرات.

وأكد وزير الدفاع أهمية تبادل مثل هذه الزيارات في تعزيز وتطوير العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين،مشيرا إلى أن العلاقات اليمنية المغربية تشهد نمواً مضطرداً بفضل الاهتمام الكبير لقيادتي البلدين.

فيما عبر المفتش العام للقوات المسلحة الملكية المغربية عن حرص بلاده واهتمامها بتطوير التعاون الثنائي مع اليمن في مختلف المجالات وبخاصة في جوانب التدريب والتأهيل وتبادل الخبرات بين الجيشين اليمني والمغربي.

حضر اللقاء نائب رئيس الأركان لشئون التدريب والمنشآت التعليمية اللواء الركن علي سعيد عبيد وقائد المنطقة العسكرية المركزية اللواء الركن سيف صالح محسن ومدير عام ديوان وزارة الدفاع ورئيس أركان الحرس الجمهوري ومدير دائرة الاستخبارات العسكرية ومدير دائرة الرقابة والتفتيش،والسفير المغربي بصنعاء محمد حما.

وكان الوفد العسكري المغربي قد زار دائرة التوجيه المعنوي..واستمع من مدير الدائرة العميد الركن علي حسن الشاطر إلى شرح عن أنشطة الدائرة وما تضطلع به من مهام توجيهية تربوية وإعلامية وثقافية لمنتسبي القوات المسلحة.

وقام الوفد بجولة في بعض الشعب والقطاعات بالدائرة، حيث طاف بمركز المعلومات العسكري وقطاع الإذاعة والتلفزيون اطلع خلالها على ما تحتويه من تجهيزات حديثة ومتطورة.. وما تنفذه من مهام إعلامية كبيرة تخدم القوات المسلحة والمجتمع.

كما زار الوفد العسكري المغربي الأكاديمية العسكرية العليا واستمع من مدير الأكاديمية اللواء الركن عبدربه القشيبي إلى إيجاز عن مكونات الأكاديمية وهيكلها التنظيمي ومنهجها العلمي وسير العملية التعليمية ومختلف الأنشطة الثقافية والرياضية.

وطاف الوفد ببعض الأجنحة وصالة المجد القتالي ودون كلمة في سجل الزيارات عبر فيها عن مشاعره الطيبة بهذه الزيارة التي ستسهم في تعزيز التعاون بين البلدين والجيشين الشقيقين.

وزار الوفد المتحف الحربي بصنعاء وطاف بأجنحة وصالات المتحف واستمع إلى شرح عما يحتويه المتحف من معروضات وقطع أثرية لمختلف مراحل التاريخ اليمني ودون رئيس الوفد كلمة في سجل الزيارات عبر فيها عن سعادته بما شاهده في المتحف من معروضات وقطع أثرية تعكس عراقة الشعب اليمني وسجله الضارب جذوره في أعماق التاريخ والحافل بالمآثر والبطولات الخالدة.

وكان الوفد العسكري المغربي قد زار مساء أمس مدينة صنعاء التاريخية وقام بجولة في أزقة وشوارع المدينة وأبدى إعجابه بما شاهده من آثار وفن معماري عريق.

كما زار جامع الصالح واستمع إلى شرح عن هذا الصرح الديني والعلمي الشامخ وما يقوم به من نشاطات وفعاليات دعوية ودينية تكرس نهج الوسطية والاعتدال ومواجهة العنف والغلو والتطرف بالحكمة والموعظة الحسنة.

في الجلسة النقاشية مع ممثلي وسائل الإعلام

أحمد غالب: الإيرادات الضريبية ترتفع إلى (158) مليار ريال عقب تنفيذ ضريبة المبيعات

صنعاء/ بشير الحزمي :

جدد الأخ/ احمد احمد غالب رئيس مصلحة الضرائب تأكيده المضي في تنفيذ قانون الضريبة العامة على المبيعات بنسبة 5 ٪ وفقا للقانون المؤيد من المحكمة الدستورية العليا مؤخرا.

وقال في جلسة نقاشية مع ممثلي وسائل الإعلام نظمها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أمس بالعاصمة صنعاء أن بعض أفراد القطاع الخاص يحاولون البحث عن ظروف مواتية للتملص من تطبيق القانون، معبرا عن أسفه لعرقلة تطبيق القانون حتى بعد صدور حكم المحكمة الدستورية، ورفض دعاوى القطاع الخاص.

وأضاف بأن القانون أملته المصلحة الوطنية، ومحاولة عرقلته لا تعبر إلا عن مصالح شخصية ضيقة، مشيرا إلى أنه يعد من أهم أدوات برنامج الإصلاح الذي اتخذته الحكومة وبدأت في تنفيذه منذ عام 1995م لإيجاد موارد مستدامة ومتنامية وتحصيل الموارد المتاحة دون تكليف المواطن أعباء جديدة.

وأوضح أن الآليات السابقة في تحصيل ضريبة المبيعات كانت لا تتجاوز 20 ٪ مما يفترض تحصيله من ضرائب إلى خزينة الدولة، مبينا أن الضرائب ارتفعت عقب البدء بتطبيق القانون إلى 158 مليار ريال مقارنة بـ 130 مليار ريال خلال العام الماضي 2009 وبزيادة حوالي 18 ٪.

وأشار إلى المميزات التي يتمتع بها القانون الجديد حيث يقلل من الاحتكاك بين موظفي المصلحة والمكلفين ويعطي المكلفين كامل الحرية في تقديم الإقرار الضريبي مصادقا من قبل محاسب قانوني ويدفعها مباشرة إلى المصلحة أو عبر البنك المركزي , فضلا عن إسهامه في زيادة الإيرادات دون أن يضر بذوي الدخل المحدود او يكلفهم أعباء إضافية . وأضاف : القانون معمول به في أكثر من 160 دولة في العالم لسهولة تطبيقه وما يوفره من شفافية في التعامل .

وقال إن مصلحة الضرائب ستتعامل بكل مرونة وستقدم كل التسهيلات وستعمل على تشجيع الالتزام الطوعي والتعامل الصادق مع المكلفين كما إنها في الوقت ذاته ستتعامل بصرامة مع كل المخالفين وبموجب أحكام القانون.

وعلى صعيد آخر قال رئيس مصلحة الضرائب أن نسبة تخفيض الضرائب على المرتبات بموجب أحكام قانون ضرائب الدخل قد بدا سريانه منذ بداية العام الجاري تصل من 40 ٪ إلى 57 ٪.

ورفض ما يقال عن أن هذا الخفض لا يتجاوز مئات الريالات ، موضحا بان التخفيضات على المرتبات ترتفع كلما كانت المرتبات اقل بحيث أن نسبة التخفيض على من يتسلم 20 ألف ريال تصل إلى 57 ٪ وتقل النسبة كلما ارتفاع الدخل لكن هذه النسبة لا تقل في حدها النهائي عن 40 ٪، مشيرا إلى أن خزينة الدولة ستفقد حوالي 80 مليار ريال جراء هذا التخفيض.

وكان وكلاء مصلحة الضرائب قد استعرضوا خلال الجلسة مميزات تنفيذ الضريبة العامة على المبيعات، والتعديلات التشريعية الجديدة في قانون ضرائب الدخل، واستعراض الحكم الصادر من

المحكمة الدستورية العليا مؤيدا تنفيذ القانون حيث استعرض الدكتور محمد الحاج الوكيل المساعد للمعلومات ومكافحة التهرب الضريبي آليات تنفيذ قانون الضريبة العامة على المبيعات، وقال بأن قانون ضريبة المبيعات أو ما تسمى بضريبة القيمة المضافة أهم ابتكار في المالية العامة في القرن العشرين.

وأوضح أن لا توجد دول تطبق 5 ٪ كضريبة مبيعات إلا في اليمن وخمس دول فقط في العالم، مشيرا إلى انه يطبق بنسبة 25 ٪ في بعض دول العالم ومنها دول عربية.

من جانبه قال الأخ/ طارق البراق الوكيل المساعد للشئون الفنية بأن قانون ضرائب الدخل بدأ نفاذه من مطلع عام 2011م. ويتضمن الكثير من المميزات للمشاريع الاستثمارية التي تشغل عدداً كبيراً من العمالة، وكذلك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح أن القانون يمثل نقلة نوعية في تعزيز البنية الاستثمارية في اليمن، كما يعمل على فرض عقوبات مشددة على مخالفات الموظفين الذين يمارسون أعمالا خارجة عن القانون.

من جهته استعرض الأخ/ يحيى الأسطى مدير عام الشئون القانونية في المصلحة نتائج حكم المحكمة الدستورية في تأييد نفاذ قانون الضريبة العامة على المبيعات.

واستغرب التفسيرات المغلوطة التي اتبعها القطاع الخاص للحكم، مشيرا إلى أن ٪90 من المواد التي تم الطعن فيها أيدتها المحكمة لمصلحة الضرائب، باستثناء مادة واحدة تتعلق بالحجز التحفظي لأموال المكلف.

بدوره أوضح الأخ/ مصطفى نصر رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أن الجلسة النقاشية تهدف إلى تبادل الآراء والأفكار حول واحدة من أهم القضايا الاقتصادية، إثارة وتأثيرا على الاقتصاد الوطني.

وقال أن الجميع يدركون ما باتت تشكله الضرائب من أهمية في حياة المجتمعات المتحضرة والمتخلفة معا. إذ لم يعد هناك نقاش حول أهمية الضرائب وإن اختلفت المسميات. بل نسبها وآليات تحصيلها.

وكان قد جرى خلال اللقاء نقاش بين ممثلي وسائل الإعلام وقيادة المصلحة لتوضيح كثير من القضايا المثيرة للجدل حول الضريبة العامة على المبيعات بين الحكومة والقطاع الخاص في اليمن.

(14.7) مليون يمني يستفيدون من مشروع الأشغال العامة

المشروع نجح في الوصول إلى نحو (68 ٪) من فقراء المناطق الريفية

صنعاء/ متابعات:

أكّد البنك الدولي أن مشروع الأشغال العامة الذي أنشئ عام 1996م تمكّن من إنجاز أكثر من 3900 مشروع فرعي من بينها 1950 مشروعاً تلقّى تمويلاً من المؤسسة الدولية للتنمية «IDA» التابعة للبنك في مختلف القطاعات، معظمها كان في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والزراعة، والتدريب المهني، والأمان الاجتماعي.

وأوضح البنك الدولي في تقرير حديث أن هذه الأنشطة تعود بالنفع على أكثر من 14.7 مليون فقير 80 ٪ منهم يعيشون في المناطق الريفية على وجه الإجمال، حيث نجح المشروع في الوصول إلى نحو 68 ٪ من فقراء المناطق الريفية باليمن.

كما تم بشكل مباشر وغير مباشر إيجاد أكثر من 740 ألف شهر عمل من فرص التوظيف، وحصل نحو 1900 مقاول محلي و1250 استشارياً محلياً على أعمال جديدة وفرص للتنمية.

وفضلاً عن ذلك، فإن مشروع الأشغال العامة ترك آثاراً اجتماعية واقتصادية مختلفة على السكان في المناطق المستهدفة. ففي قطاع التعليم، زاد معدل الالتحاق الكلي بنسبة 141 ٪ للذكور و181 ٪ للإناث، وزاد عدد الفصول الدراسية 124 ٪ وانخفض حجم الفصول الدراسية بنسبة 17 ٪.

وفي قطاع الرعاية الصحية، زاد معدل التطعيمات 62 ٪ ووصلت نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف طبي إلى 31 ٪. وفي قطاع المياه، حدثت زيادة نسبتها 29 ٪ في عدد المنازل التي تم تزويدها بالماء النظيف. وذكر تقرير البنك الدولي أنه في عام 1996م، تم استخدام اعتماد للمؤسسة الدولية للتنمية بقيمة 25 مليون دولار لإنشاء مشروع الأشغال العامة كمرحلة أولى.

وبسبب استمرار الحاجة إلى خدمات البنية التحتية الأساسية، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية لليمن، ولمساندة إستراتيجية الحكومة لتخفيض أعداد الفقراء وخططها الخمسية المتعاقبة للتنمية، قدمت المؤسسة اعتمادين إضافيين مجموعهما 124.8 مليون دولار في إطار المرحلتين التاليتين للمشروع. وزيادة على ذلك، يقوم مشروع الأشغال العامة- لحساب وزارات معنية أخرى- بتنفيذ المكونات المتصلة بالبنية التحتية في إطار إعتمادات المؤسسة. ويساهم تمويل مباشر من المؤسسة قيمته الإجمالية 149.8 مليون دولار بنحو 27 ٪ من إجمالي تكاليف المشروع. ويهدف هذا المشروع منذ البداية إلى أن يكون متلائماً مع ظروف المانحين المحتملين الآخرين وتنمية القدرات لإجراء زيادة تدريجية في مدفوعاته الشهرية من المتوسط الأولي البالغ 1.5 مليون دولار إلى أكثر من 6 ملايين دولار في الوقت الحالي.

ولعبت اعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية دوراً ملموساً في تعبئة الأموال من العديد من شركاء التنمية، مثل حكومات هولندا، والولايات المتحدة، وإيطاليا، وفرنسا، وسلطنة عمان، والإتحاد الأوروبي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق أوبك، والصندوق السعودي للتنمية، والحكومة اليمنية.

وزادت مساهمات الشركاء تدريجياً من مليوني دولار خلال المرحلة الأولى للمشروع إلى 66 مليون دولار في المرحلة الثانية ثم إلى 325 مليون دولار في المرحلة الثالثة. ويتبع معظم شركاء التنمية إجراءات وضعت من أجل اعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية في كل جوانب تنفيذ المشروع، ولا سيما فيما يتعلّق بالمشتريات وإجراءات التنفيذ.

ولفت التقرير الدولي إلى أن اعتماد المؤسسة الدولية للتنمية للمرحلة الثالثة بما في ذلك اعتماد التمويل الإضافي أوشك على الاكتمال. ويجري إعداد منحة تمويل إضافي لعرضها على مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي في السنة المالية 2012م. ومن المتوقّع أن يستمر معظم شركاء التنمية في مساندتهم لأنشطة المشروع. وفضلاً عن ذلك، تستخدم الحكومة اليمنية وحدة إدارة المشروع في تنفيذ عدة أنشطة أخرى تقوم هي حالياً بتمويلها. وللاستفادة من الخبرات المكتسبة حتى الآن، وضمان استدامة المشروع، من المتوقّع تحويل المشروع ليأخذ شكل صندوق.

وقد ساعد البنك الدولي الحكومة اليمنية، منذ عام 1996م، في توفير شبكة أمان اجتماعي بالغة الأهمية للمجتمعات التي تشهد أعلى معدّلات الفقر، بالتخفيف من الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية التي تستهدف تحقيق استقرار الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي.

ولتعظيم آثار المشروع في تخفيف حدة الفقر وإتاحة مزيد من فرص العمل للفئات المستهدفة، يرمي هذا المشروع إلى تنفيذ مشاريع فرعية صغيرة كثيفة في استخدام الأيدي العاملة في مجال البنية التحتية من خلال مقاولين محليين.

وتم تطبيق آليات الاستهداف لضمان وصول المشاريع الفرعية إلى المجتمعات المحلية التي تعاني أعلى معدّلات الفقر. وبشكل عام، استهدفت المبادرة أيضاً ضمان استدامة الأشغال المنجزة بالاعتماد الشديد على مشاركة المجتمعات المحلية ومساهماتها.

وأشار المنتفعون من المشروع في مديريتي بيت القانص ومناخة وفي محافظة صنعاء إلى أن «المشروع الفرعي لتجميع المياه ساهم في خفض نسبة نزوح الأفراد إلى المدينة. وقبل هذا المشروع، هاجرت ثماني أسر إلى المدينة بسبب نقص المياه. وفضلاً عن ذلك، زاد إنتاج البن.

والبنك الآن يشعر بالأمان فيما يتعلّق بالمياه. وزاد إنتاج أشجار البن. كما يستخدم الماء للشرب وسقي الحيوانات وفي زراعة البن ومحاصيل أخرى».

وقال أحد المزارعين في مديرية الحصن الطيال بمحافظة صنعاء «تواجه منطقتنا الجفاف. وبدأت مياه الينابيع تنضب وتجف. وغاضت المياه الجوفية إلى أعماق كبيرة تصل إلى 1000 متر.

وهذه المياه أيضاً غير صالحة للشرب أو الزراعة. فهي تحتوي على نسبة عالية من الحديد والأملاح. ويقول الأطباء إنها تسبب مشكلات في الأسنان للأطفال. وأشجار الجوز في طريقها إلى الانقراض. وقل إنتاج المحاصيل بسبب ندرة المياه. وسيساعد هذا المشروع على توفير المياه وزيادة إنتاجية أشجار الجوز وفي الوقت نفسه إعادة تغذية مياه الينابيع».

وتحدث مواطن من قرية الغولة في مديرية ذيبين بمحافظة عمران عن جانب آخر لمشروع الأشغال العامة وقال «إن موقع المدرسة في وسط القرى المجاورة قد مكن سكان القرية الآن من إرسال أبنائهم إلى المدرسة دون خوف أو قلق، وقد يسمحون أيضاً لبناتهم بالذهاب إلى المدرسة».

ووفقاً لتقرير البنك الدولي « كان الطلب على خدمات البنية التحتية الأساسية وفرص العمل على أشده في المناطق النائية الفقيرة لليمن خلال الفترة 1985 - 1995م، فقد بلغ معدل الأمية 46 ٪ من السكان بينما بلغ معدل الأمية بين الإناث 62 ٪ على الأقل، ووصل معدل البطالة إلى 30 ٪، وكانت خدمات الرعاية الصحية لا تغطّي سوى نحو 58 ٪ من السكان، ولم يكن ممهّداً من الطرق الريفية سوى 11 ٪.

وكانت ندرة المياه عبئاً على النساء والأطفال، وخاصة الفتيات، اللائي كن يضطررن للمشي ساعة أو أكثر في أراض شديدة الوعورة كي يتمكن من جمع لترات قليلة من الماء كل يوم.

وكان من المتوقع أن يؤثّر تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي تأثيراً سلبياً على المتاح من الخدمات الأساسية ولا سيما في المناطق الريفية، وكان التحدي يتمثل في إيجاد الأدوات والنهج التي تساعد على تخفيف عبء هذه الإصلاحات من على كاهل السكان ولا سيما الفقراء والعاطلين الذين يعيش أغلبهم في المناطق الريفية النائية».

الحكم الرشيد.. الضرورة الملحة في اليمن

د. جمال عبدالغفور محمد

تشترك معظم محافظات الجمهورية اليمنية في تطلعها إلى التنمية بمفهومها الشامل المادي وغير المادي، ورغم ما حققته من انجازات إلا أنه بالمقابل تعيقها إدارة حكم تعاني من مواطن ضعف عميق شكل عاملاً ضاغطاً على كل برامج وسياسات التنمية من خلال تقييد مناخ الأعمال ونشاط القطاع الخاص الذي يشكل المرتكز الأساسي للنشاط الاقتصادي ما أسفر عن تباطؤ مسيرة التنمية الاقتصادية في البلد.

هذا التباطؤ فرض علينا إجراء مراجعة وتقييم لتجاربنا في إدارة الحكم تمهيداً لتوفير مقومات انطلاقة تنموية تلتقي مع التحديات والفرص على حد سواء ومما لا شك فيه أن إحدى آليات هذه المراجعة هي الشروع في تجربة تبني مفاهيم وآلية الحكم الرشيد فهذه الآلية تمثل ضرورة ملحة ومقوماً رئيسياً وركناً اساسياً للانطلاقة التنموية المنشودة تستجيب وتتفاعل مع الطموحات والتطلعات والتحديات والمتغيرات الوطنية.

أولاً: التغير في إدارة النهج التنموي:

أحدثت التحولات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة خلال العقدين المنصرمين من عمر الجمهورية اليمنية تغيرات جذرية أهمها تبني برنامج إعادة الهيكلة والإصلاح الإداري والمالي وقد تفاوتت البرامج من حيث شموليتها ومن حيث وتيرة وكفاءة التنفيذ ومن حيث مستوى الإنجاز لكن غالبية البرامج ركزت اهتمامها على تحرير الأنشطة الاقتصادية من قيود الأنظمة الموجهة وإطلاق قوى السوق، وإيلاء القطاع الخاص حيزاً متواضعاً في النشاط الاقتصادي من قيود الأنظمة الاقتصادية الموجهة وإطلاق قوى السوق، وإيلاء القطاع الخاص حيزا متواضعاً في النشاط الاقتصادي وقد أهملت هذه البرامج مسألة إحداث نقلة نوعية في تنمية القدرات الإدارية للقائمين على رسم السياسيات والقوانين والقائمين على تنفيذها على مختلف المستويات لتواكب هذا التغير الحاصل في إدارة النهج التنموي.

ورغم أن القدرة الإدارية في أي مجتمع هي مورد بحد ذاتها فإنها مورد مختلف جوهرياً عن غيره من الموارد من حيث القابلية للاستبدال ففي الوقت الذي يمكننا أن نستبدل رأس المال بالعمل، أو العمل بالأرض إلا أن القدرة الإدارية لا يمكن استبدالها فهي عنصر مكمل وليس بديلاً.

إن هذه الحقيقة الجوهرية غاية في الأهمية فيما يتعلق بإدارة برامج التنمية وقد تسبب تجاهلها أو عدم إدراكها في إجهاض العديد من محاولات التنمية في عموم المحافظات.

ولقد اكتشف العديد من الدول النفطية بما فيها اليمن أن كل الفوائض النفطية وكل الاستثمارات والمنشآت المادية لا يمكن أن تكون بديلاً عن بناء القدرة الإدارية.

وترتيباً على ما تقدم فإن أي تغيير في منهج التنمية لابد أن يصاحبه تغيير مواز ومتحرك في منهج إدارة الحكم.

ولاشك في أن الحكم الرشيد هو أهم الآليات التي تضمن تحقيق تطلعها إلى تنمية مستقرة ومتوازية.

ويشار في هذا الصدد إلى أن كثيراً من الدول ولا سيما اليمن قد أعلنت عن رغبتها في تبني مفاهيم إدارة الحكم الرشيد المتمثلة بالشفافية، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، الكفاية والفعالية.. الخ، وهنا يجب الإشارة إلى أن الإطار العام المنظم لهذا المفهوم حسب تصورنا هو قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م والذي لم يفعل بالشكل الذي يرتقي إلى مستوى الطموحات وخصوصاً في نقل المسؤوليات إلى السلطات المحلية حيث كان عملية بطيئة والسبب الأكبر هو القدرة الإدارية المحلية المحدودة.

وقامت عدن المحافظة الوحيدة في البلاد بهدف تخطي ذلك العائق بتأسيس إدارة محلية للتنمية الاقتصادية سنة 2002م بتمويل من تحالف المدن والبنك الدولي تماشياً مع التوجه الجديد للبنك الدولي الذي يؤكد ضرورة الاهتمام بالتنفيذ الفعلي للمشاريع حسب الخطط المتفق عليها، لأن المساعدة في المستقبل سوف تتوقف على درجة كفاءة التنفيذ، كما أن المعهد الوطني للعلوم الإدارية كمؤسسة علمية وبيت خبرة له قصب السبق في تنفيذ برامج تدريبية حول مفاهيم إدارة للحكم الرشيد بالتنسيق مع منظمة (GTZ) الألمانية بهدف التوصل إلى أنجح السبل والوسائل لبلورة مفاهيم الحكم الرشيد تتناسب مع بيئة اليمن وتطلعاته.

يبرز هنا السؤال عن الدور الذي يمكن أن يلعبه تطبيق مفاهيم الحكم الرشيد في دفع مسيرة التنمية قدماً بحيث يخفف من وطأة العثرات والضعف التي تعيق المسارات الإنمائية التي اختطتها بلدنا.

ثانياً: دور الحكم الرشيد وقدرته في التأثير التنموي:

إن قوة تأثير الحكم الرشيد بأبعاده كافة في العملية التنموية لم تعد بحاجة إلى توضيح، وبطبيعة الحال قد يشكل وسيلة فعالة في تنشيط المشاركة الشعبية الحقيقية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أكان ذلك في عمليات بلورة ورسم السياسات الإنمائية أو في وضعها موضع التنفيذ أو في تقويمها.

وتشير المصادر والمراجع في هذا الصدد إلى أن أثر الحكم الرشيد على التنمية يشمل الآتي:

- يؤدي تحسين إدارة الحكم إلى مكسبين رئيسيين اثنين على صعيد نمو القطاع الخاص.

أولاً: عبر تحسين الأداء الإداري ما يقلل من كلفة ومخاطر الاستثمار والأعمال.

ثانياً: عبر تحسين مستوى الخدمة العامة التي تزيد من إنتاجية قطاع الأعمال.

- تحسين إدارة الحكم الرشيد يشجع المستثمرين على القيام بنشاطات تجارية جديدة، ويساعد على سير وتوسيع الأعمال التجارية القائمة.

- يزيد الحكم الرشيد من عائدات الاستثمارات في البنية التحتية وأظهرت بعض الدراسات أن زيادة التوصل إلى المعلومات وتوفير الآليات التنافسية أمور من شأنها أن ترفع معدلات عائدات الاستثمارات في البنية التحتية.

وأخيراً تكشف الدراسات الخاضعة لتجارب الدول التي حققت نجاحات بارزة بالمقارنة بتلك التي صادفتها مشكلات وعقبات في تطبيق مفاهيم الحكم الرشيد عن عدد من الدروس المستفادة التي يمكن إيجازها في ما يلي:

- لا تحقق سياسات الحكم الرشيد نتائجها المنشودة تلقائياً وإنما من خلال كيانات وممارسات مؤسسية تلعب الدولة دوراً كبيراً في تشكيلها، وإعادة بنائها في الاتجاه الذي يدعم هذه السياسات، فهناك تشريعات وهياكل وأدوار مؤسسية، ونظم وقواعد ولوائح عمل لمنظمات حكومية وممارسات تقوم بها هذه المؤسسات والمنظمات ينبغي تعديلها أو إلغاؤها أو استحداثها.

- تلعب الكفاءة الإدارية للأجهزة الحكومية خاصة تلك المناط بها تطبيق سياسات الحكم الرشيد دوراً كبيراً في تحديد فعالية تطبيق هذه السياسات ومن ثم إمكانية تحقيق الغايات النهائية لتطلعات الحكم الرشيد.

نائب مدير عام المعهد الوطني للعلوم الإدارية

عزيزي الأب..
عزيزتي الأم..

تحصين الأطفال ضد المكورات الرئوية يقي من أمراض قاتلة مثل الالتهاب الرئوي والتهاب سحايا المخ وتسمم الدم

التحصين الروتيني مسؤولية والتزام لوقاية الأطفال